استفسر عن حقيقة وجود شروط تعجيزية «طاردة» للمواطنين

سعد الخنفور يسأل وزير الأوقاف عن جهود تكويت وظائف الأئمة والمؤذنين

وجه النائب سعد الخنفور سؤالاً إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية هذا نصه :ازدادت في الفترة الأخيرة المطالب الشعبية والاقتراحات النيابية بضرورة تكويت وظائف الأئمة والمؤذنين في الوزارة، وبالفعل اتخذت وزارة الأوقاف والشوون الإسلامية تحركات في هذا الإطار وأعلنت في وقت سابق عن فتحها باب التقدم لوظيفة إمام ومؤذن للمواطنين. لكن وبعد إعلان الوزارة لأكثر من مرة عن حاجتها إلى شغل الوظائف ما زال مصير هذا الملف غير معلوم لتصبح هذه الإعلانات شكلية لا تقدم ولا تؤخر في ظل السيطرة الكاملة لغير الكويتيين على هاتين الوظيفتين وعدم قدرة الوزارة على تكويت هاتين الوظيفتين بشكل حقيقي.

وقد نمى إلى علمي أن الوزارة تضع شروطا تعجيزية لمتقدمي الوظيفة ويعتبر البعض أن الآلية المطروحة للتقدم للوظيفتين، أقرب ما تكون إلى الشروط التعجيزية «الطاردة» للمواطنين، فضلا عن محاولات الوزارة إلقاء اللوم على ديوان الخدمة المدنية بحجج واهية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- عدد المؤذنين والأئمة الكويتيين مقارنة بعدد الوافدين المعينين في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وعدد مساجد الوزارة.

2- عدد إعلانات التوظيف التي أعلنت فيها الوزارة عن حاجتها إلى أئمة ومؤذنين كويتيين للعمل بها لآخر عشر سنوات، مع تزويدي بصورة ضوئية منها وشروط التقدم للالتحاق بالوظائف.

3- صورة ضوئية من جميع المراسلات بين الوزارة وديوان الخدمة المدنية المتعلقة بهذه القضية، وهل طلبت الوزارة من الديوان مزايا للكويتيين شاغلي وظيفتي «مؤذن» و «إمام» ومساواتهم بالمعلمين فيما يتعلق بالكادر الوظيفي؟

4- ما سياسة الوزارة تجاه الاستعانة بالمتقاعدين في هاتين الوظيفتين؟ وهل هناك توجه لدى الوزارة لفتح باب التقديم للمواطنين لشغل الوظيفة على مدار السنة وليس تخصيص أيام قليلة كل عام لمرة واحدة؟

سعد الخنفور

هنأ رئيس برلمان جزر سليمان بالعيد الوطني

الغانم عزى نظيريه في روسيا بضحايا سقوط طائرة ركاب

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس ببرقيتين إلى رئيس مجلس الدوما الروسي فياتشيسلاف فولودين، ورئيسة مجلس الاتحاد فالنتينا ماتفيينكو، أعرب فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا حادث سقوط طائرة لنقل الركاب شرق روسيا والذي أودى بحياة من كان عليها.

كما بعث الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس البرلمان الوطني في جزر سليمان باتيسون جون أوتي، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

الديحاني يوجه سؤالاً مشتركاً إلى جميع الوزراء في شأن تكويت الوظائف الحكومية

وجه النائب فرز الديحاني سؤالاً مشتركاً إلى جميع الوزراء في شأن تكويت الوظائف الحكومية.

ونص السؤال على ما يلي:

أصدر ديوان الخدمة المدنية العديد من القرارات في شأن تكويت الوظائف الحكومية، آخرها القرار رقم (11) لسنة 2017، الذي يقضي بالتزام الجهات الحكومية بتخفيض عدد الموظفين غير الكويتيين لديها سنويا للوصول بعد (5) سنوات بنسب الموظفين الكويتيين من إجمالي قوة العمل إلى المعدلات المستهدفة، لتشغل بالكوادر الوطنية على نحو كامل وفقا للمقرر قانونا في هذا الشأن، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- ما خطتكم لتطبيق سياسة الإحلال والتكويت وفقا للقرار المشار إليه؟ وهل توجد أسباب حالت دون تكويت الوظائف في وزارة الدفاع والجهات التابعة لكم؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما الإجراءات التي اتخذت لتلافي هذه الأسباب؟

2- كم يبلغ عدد العمالة الوافدة التي استُغني عنها منذ صدور القرار المشار إليه؟ وكم يبلغ عدد الوظائف التي حلت العمالة الكويتية فيها محل الأجنبية منذ تطبيق القرار المشار إليه؟

3- كم يبلغ عدد العمالة الوطنية مقارنة بعدد العمالة الوافدة لدى الوزارة والجهات التابعة لكم حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

4- هل توجد شواغر وظيفية مرحلة منذ سنوات سابقة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى إفادتي بها، وما أسباب عدم شغلها حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

فرز الديحاني

طالب بتزويده بالهيكل التنظيمي التابع له

عبدالعزيز الصقعبي يسأل مبارك الحريص عن اختصاصات وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة

وجه النائب د. عبدالعزيز الصقعبي سؤالاً إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص

وفيما يلي نص السؤال:صدر المرسوم رقم (53) لسنة 1998 في شأن اختصاصات وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة، وقد منحت المادة الأولى منه دورا مهما للوزير متمثلا في «إعداد أسس ووسائل وأساليب التعاون بين الحكومة وبين مجلس الأمة»، إلا أنه يلاحظ خلال الفصل التشريعي الحالي ضعف التعاون الحكومي مع المجلس وغياب دور الوزير والمكتب بهذا الشأن، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- جميع الخطوات والإجراءات التي اتخذها مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة لتحقيق التعاون المنشود بين الحكومة ومجلس الأمة في الفصل التشريعي الحالي.

2- الهيكل التنظيمي لمكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة.

3- تطور أعداد موظفي مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة خلال السنوات العشر المالية الماضية.

4- بيان تفصيلي لتطور الاعتمادات المالية لمكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة في السنوات العشر المالية الماضية.

5- نص البند رقم (4) من المادة الثانية في المرسوم المشار إليه على اختصاص الوزير في «إجراء ما يراه لازما من الأبحاث والدراسات في شأن الموضوعات المطروحة على مجلس الأمة...». لذا يرجى تزويد بنسخة على قرص مدمج (CD) أو شريحة ذاكرة (Flash Mem-ry) من جميع الدراسات والأبحاث التي أجراها المكتب منذ صدور المرسوم رقم 53/1998 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

6- نص البند رقم (10) من المادة الثانية في المرسوم المشار إليه على اختصاص الوزير في «دراسة سبل تلافي الملاحظات التي ترد في تقارير ديوان المحاسبة...» لذا يرجى تزويدي بجميع الخطوات والإجراءات التي اتخذتموها في هذا الشأن.

عبدالعزيز الصقعبي

الجمهور يوجه سؤالاً إلى وزير الإسكان حول من قام ببيع مسكنه تحت ضغط الظروف المعيشية والأسرية

وجه النائب فايز الجمهور سؤالاً برلمانياً إلى وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع. ونص السؤال على ما يلي:

صدر التعديل التشريعي للقانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، بالقانون رقم (2) لسنة 2015، بإضافة مادة جديدة برقم (29 مكررا) إلى القانون المشار إليه، تضمنت معالجة للحالات التي سبق تمتعها بالرعاية السكنية من خلال حصوله على القسيمة السكنية وإفادته بالقرض الإسكاني المقرر لها بالمادة (28) من القانون.

ولما كانت فئة من المواطنين المشار إليهم ممن قاموا ببيع الوحدة السكنية تحت ضغط من الظروف المعيشية والأسرية وحاجتها إلى مزيد من المساحة أو تغيير الموقع، صدر التعديل التشريعي المشار إليه، والذي جاءت أحكامه في المادة (29 مكررا) بالحق لمن باع بيته ولمرة واحدة وقام بسداد كامل قيمة القرض إلى بنك الائتمان الكويتي بتخصيص مسكن ملائم له بحق الانتفاع أو الإيجار المنخفض. وتضمن النص قيدا بأن يكون التصرف بالبيع خلال السنوات الثلاث السابقة على صدور القانون في فبراير 2015. ووضعت بقية شروط الاستحقاق بقرار يصدر من الوزير المختص.

ومع صدور القرار الوزاري بهذه الضوابط متضمنا تشكيل جنة خاصة بفحص ودراسة الطلبات التي تقدم من المخاطبين بأحكام القانون، مع ترتيب أولوياتهم وفق أسس يجب أن تكون منضبطة وعادلة. شاهدت الساحة فيما تم من توزيع للوحدات السكنية في مناطق المشاريع الإسكانية لما اتسم به توزيعاتها على المستحقين من تعارض في الأولويات والبيانات ذات الصلة، وكذلك العديد من صور التضارب سواء في التقيد بالترتيب أو توافر شروط الاستحقاق كما وردت في القانون أو القرار الوزاري، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي، على أن تزود الإجابة بكافة المستندات المؤيدة لها:

1- كم عدد الحالات التي تقدمت بطلب الإفادة من أحكام القانون المشار إليه وعرضت على لجنة التخصيص في المؤسسة؟

2- بيان كامل عن تشكيل اللجنة، وقواعد العمل وعدد العاملين فيها، وعدد الحالات التي عرضت عليها وذلك بموجب كشوف تفصيلية بهذه الحالات.

3- كشوف تفصيلية للحالات المشار إليها في البند السابق وعلى نحو خاص التوزيعات التي تمت في منطقة شرق تيماء، موضحا فيها تاريخ استحقاق كل منها للرعاية السكنية، وتاريخ سداد القرض المستحق لبنك الائتمان الكويتي وتاريخ التصرف بالبيع.

4- كم عدد الحالات التي قُبل طلبها، وتاريخ القرار وعدد الحالات التي لم تقبل المؤسسة طلباتهم وأسباب ذلك. بالأسماء والكشوف التفصيلية لكل حالة من هذه الحالات، وترتيبهم في كشوف الاستحقاق، وأساس وقواعد إجراء هذا الترتيب.

5- كم عدد الحالات التي تم تسليمها الوحدات السكنية وفقا للقانون المشار إليه في منطقة شرق تيماء؟ وما ترتيب أولويات الاستحقاق لهم في الكشوف المعتمدة للتوزيع؟

6- بعد انقضاء ست سنوات على صدور القانون المشار إليه متى يتوقع الانتهاء من تسليم الوحدات للمخاطبين بأحكام القانون ممن انطبقت في شأنهم شروط الاستحقاق؟

خالد العتيبي يوجه سؤالين إلى وزيري الدفاع والأشغال

وجه النائب خالد العتيبي سؤالين برلمانيين إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، ووزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، جاءا كما يلي:

سؤال إلى وزير الدفاع ،ونص السؤال على ما يلي:

ذكرت تقارير إخبارية إن وزارة الدفاع وبناء على قانون الخدمة الوطنية العسكرية الصادر في 2015 والذي نفذ في 2017 أحالت أكثر من ثمانية آلاف مواطن إلى الإدارة العامة للتحقيقات والتي بدورها أحالتهم إلى القضاء بسبب تخلفهم عن التسجيل عند إتمامهم (18) عاما في الخدمة الوطنية، وقد صدرت ضد أغلبهم أحكام قضائية منعتهم من استكمال دراستهم أو القدرة على استكمال حياتهم الطبيعية بسبب صحيفة الحالة الجنائية على الرغم من وجود مبتعثين دارسين في الخارج وآخرين من ذوي الاحتياجات الخاصة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- كم عدد المواطنين الذين أحالتهم الوزارة إلى الإدارة العامة للتحقيقات وفقا لقانون الخدمة الوطنية العسكرية وصدرت أحكام بحقهم سواء بالحبس أو الغرامة وموقف المدانين بعد صدور هذه الأحكام منذ تنفيذ القانون حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ مع تزويدي بالسند القانوني لإحالتهم إلى القضاء، وهل تم التواصل معهم أو مخاطبتهم قبل الإحالة إلي التحقيق؟

2- ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة تجاه من سجلت بحقه قضية ببلوغه السن القانونية للخدمة الوطنية وأبدى رغبته في استكمال تعليمه للحصول على المؤهل الجامعي؟ ولماذا لم تنسق الوزارة مع وزارة التعليم العالي للوقوف على أسماء وعدد الطلبة المبتعثين والدارسين في الخارج الذين فوجئوا بتسجيل قضايا بحقهم منعتهم من السفر واستكمال دراستهم؟

3- هل نشرت الوزارة للمواطنين توعية عبر الوسائل العامة قبل التوجه لتحريك القضايا ضدهم؟ وهل خاطبتهم الوزارة بشكل شخصي بالتعاون والتنسيق مع الجهات الأخرى وأهمها الهيئة العامة للمعلومات المدنية؟

4- كم عدد حالات إلقاء القبض التي صدرت بحق المواطنين على خلفية القانون؟ وهل صدرت أوامر أو أحكام بمنع السفر لمواطنين على خلفية هذا القانون؟

5- ما السند القانوني الذي على أساسه سجلت قضايا ضد مواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة لم يسجلوا للتجنيد الإلزامي؟ ولماذا لم تنسق الوزارة مع الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة لاستبعادهم من القانون ومن ثم عدم تحريك قضايا بحقهم؟ سؤال إلى وزيرة الأشغال العامة ،ونص السؤال على ما يلي: ما زالت وزارة الأشغال العامة بإجراءاتها الإدارية ودورتها المستندية مع بقية الوزارات تعطل مشروع شرق الرقة الإسكاني والذي من المنتظر أن يخدم (215) أسرة «عدد قسائم القطعة السكنية».

فعلى الرغم من مرور فترات طويلة لكن ما زال تضارب الجهات الحكومية بين كل من وزارات الأشغال العامة والمالية والكهرباء والماء والطاقة المتجددة وبلدية الكويت مستمرا على حساب الانتهاء من البنى التحتية للمنطقة.

يأتي هذا على الرغم من التوصيات اللامحدودة من كل القطاعات بسرعة الانتهاء من البنى التحتية للبدء في بناء القسائم ومن ثم المساهمة في التخفيف على المواطنين، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- ما الإجراءات التي اتخذتها وزارة الأشغال العامة تنسيقا مع الوزارات والجهات الأخرى المعنية فيما يتعلق بالمناقصة المتعلقة بإنشاء وإنجاز وصيانة طرق ومجاري مياه الأمطار وخدمات للبنى التحتية بشرق الرقة؟

2- ما أسباب التأخير في الانتهاء من إدراج المناقصة (هـ ط/924) المتعلقة بشرق الرقة ضمن مشروع ميزانية العام الحالي؟ وما الإجراءات المتخذة مع وزارة المالية في هذا الشأن؟ يرجى تزويدي بالمراسلات الدالة على ذلك.

خالد العتيبي